اسم المصدر: المدينة المنورة / ملحق خاص

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 16614 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 41 رقم القصاصة: 1

النوايا الحسنة وحدها لا تكفي يا أصحاب المعالي

قراءات

التربية والتعليم :

إذا كان التشخيص الصحيح للمرض نصف العلاج كما يقول الأطباء، فإنه للتعليم والتدريب بمثابة القاطرة التي تقود العربة إلى الطريق الصحيح بروية ودون هرولة قد تؤدي إلى جموح لا يُحمد عقباه. وإذا كنا نسعى بحق إلى الأمام فلا أحَّال الجميع إلا في حاجة إلى وقفة مع النفس نلتقط فيها الأنفاس للوقوف على وضعنا الراهن بأمانة وشفافية لاستشراف المستقبل، وإزالة العقبات والبناء فوق الإيجابيات وتلافي السلبيات. ولعلنا نتفق جميعًا على أن المشهد العام قد امتلأ بمجموعة من التناقضات أو الألغاز التي تحتاج إلى شفرات لسبر أغوارها، ومن أبرز ملامح الصورة:

١- ضعف مخرجات التعليم بكافة مراحله على الرغم من الإنفاق الكبير عليه بما يوازي ١٠٥مليارات تمثل ٢٦٪ من ميزانية الدولة.

٢- طفرة كبيرة في المشاريع التطويرية البراقة يجرى العمل عليها منذ سنوات، سواء في المناهج أو إدخال التقنيات، أو تطوير أداء المعلمين دون أن يكون لها انعكاسات ظاهرة على الميدان التربوي في المجمل بشهادة التربويين أنفسهم.

٣- حالة من الإجهاد والضيق تسود قطاع المعلمين والمعلمات "ديناميو" التربية والتعليم نتيجة لغياب الشفافية والمساواة في الرواتب والمزايا رغم إدراك الجميع أن الرضا الوظيفي بداية الشرارة التي تشعل مشاعل الإبداع في النفوس وعلى الأرض.

٤- عدم حصول خريجين على فرص مناسبة في الجامعات رغم أن معدلاتهم تفوق ٩٠٪ وهو ما يؤدي إلى إصابتهم بالإحباط قبل الخروج إلى الحياة العملية.

٥ - لا يمكن لأحد أن يقلل من أداء وحرص المسؤولين عن التعليم العام د. عبد الله العبيد، والعالي د. خالد العنقري، والفتي د. علي الغفيص لدعم مسيرة التنمية والتعليم. لكن يبدو بصدق أن النوايا الطيبة وحدها لا تكفي؛ لأن الإنجاز يحتاج الى حسم وإرادة الانجاز السريع بعيدًا عن دهاليز اللجان، واللجان المنبثقة عن اللجان.وهكذا...!

أدركت وزارة التربية منذ عدة سنوات أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها تكمن في المناهج. وضعف اداء المعلمين. ومستوى البيئة المدرسية المحفز الرئيسي للإبداع وهو ما انعكس عن حالة عدم رضا شبه كاملة عن مستوى الخريجين من الثانوية العامة، رغم النتائج شبه النهائية التي يحصل عليها الطلاب. وعلى الرغم من انطلاق مشروع تطوير المناهج منذ سنوات إلا أن آثاره الإيجابية لم تظهر جلية للآن رغم الشكاوى المبكرة منه في المدارس التي بدأ التطبيق التدريجي بها إذ يرى المعنيون أن التغيير لا يمس جوهر المادة وإنما جوانب شكلية فقط. أما بالنسبة لمستويات المعلمين فلا جدال على أنها لازالت دون مستوى الطموح لغياب الآلية المناسبة للتأكد من صلاحية المعلم للتدريس فضلاً عن شكوى وزير التربية من معدلات تقييم اداء المعلمين التي يرى فيها مبالغات وتجاوزات يصعب الإقرار بها. والمؤمل أن تعجل الوزارة بمشروع الرخصة المهنية وفق معايير موضوعية لا تقبل التشكيك بهدف التعرف على نقاط الضعف وتطويرها لدى المعلمين؛ لأن التعليم الجيد لم يعد يرتكز على الحفظ والتلقين الذي يأن منه طلابنا الآن وإنما رفع الجانب المهاري المعتمد على التفكير العلمي والعملي.

وكنا نأمل بحق ان ينطلق مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم بنجاح دون أن تعلن الوزارة عن وجود معوقات تنظيمية

اسم المصدر: المدينة المنورة / ملحق خاص

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 16614 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 41 رقم القصاصة: 2

بقلم:

محمد علي الزهراني

وإدارية ومالية أمامه ادت الى استنفاد اكثر من عام دون التحرك جديا نحو التطبيق الذى يكلف ١١ مليار ريال. اذ لا جدال على ان الجميع يعول على هذا المشروع وليس لديه اى استعداد لتعثره لعدة اعتبارات أساسية من أبرزها: أهمية سرعة ايقاف تراجع مستوى المخرجات التعليمية . ومواكبة ما يشهده العصر الحاضر من مستجدات تستدعي مجاراتها على المستويين التعليمي والتربوي سيما والتكامل مأمول في المشروع بتركيزه على دمج التقنية فى التعليم وتطوير المناهج وأداء المعلمين والارتقاء بالبيئة المدرسية والأنشطة اللاصفية. واعداد الطلاب والطالبات حياتيا ومهنيا.

التعليم العالى :

إذا كان من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فقد وجب توجيه الشكر والتقدير لملك الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الذى اولى هذا القطاع اهمية خاصة. فشهد التعليم العالي انطلاقة متميزة من خلال زيادة اعداد الجامعات من ٨ جامعات فقط قبل ٤ سنوات الى ٢٢ جامعة حاليًا، فضلاً عن اعادة اطلاق الابتعاث الى الخارج وفق خطة لـ ١٠ سنوات تستهدف ابتعاث ٧٠ الف طالب وطالبة في مختلف التخصصات النادرة التى تحتاجها مسيرة التنمية مثل الطب والعلوم والهندسة والحاسب الآلي.

وعلى الرغم من سعي الوزارة لتلبية تطلعات الخريجين الا ان اللافت للنظر ان الملتحقين بالتخصصات النظرية تزيد نسبتهم على ٧٧٪ فيما التخصصات العلمية لا تستقبل سوى ٢٣٪ من الخريجين بدعوى محدودية المقاعد واعضاء هيئة التدريس والامكانات المادية للتوسع . ولاجدال على ان الارقام السابقة تسير فى توجهاتها ضد خطط التنمية بشكل عام خاصة وان البلاد تعانى من عجز شديد فى الكوادر الطبية والهندسية والحاسب الآلي.

اذ لم تتجاوز نسبة السعودة فى القطاع الطبى على سبيل المثال ٢٠٪ وهو ما يجعل المملكة تواصل الاعتماد بشكل شبه كلى على الكوادر الطبية من الخارج لمدة ٥٠ سنة قادمة على اقل تقدير. واذا كنا مع وزارة التعليم العالى نؤكد على صعوبة استيعاب جميع الخريجين فى التعليم العالى فإن من الضرورى بمكان احداث التوازن المنشود سريعًا بين الاقسام النظرية التى تعانى من بطالة شديدة بين خريجيها والاقسام العملية التى تحتاجها مسيرة التنمية. ولعلنا فى هذه العجالة نشير الي ما اعلنته وزارة الخدمة المدنية عن وجود ١٤ الف وظيفة شاغرة فى تخصصات العلوم واللغة الانجليزية والتربية الخاصة، وذلك على الرغم من وجود عشرات الكليات فى هذه التخصصات.

لكن فى كل الاحوال تبقى الاشارة الى انه بدون بنية تحتية قوية من التجهيزات والمعامل والامكانات لايمكن ان تقوم لاى جامعة قائمة او اسهام فى مسيرة التنمية. ومن هذا المنطلق ورغبة فى التميز فقد بدأنا نلحظ فى الآونة الاخيرة سباقًا لمديرى الجامعات الجديدة نحو التوسع فى الكليات لاستيعاب اكبر قدر ممكن من الطلاب الى حد ان البعض بدأ يفكر فى اقامة فروع قبل ان يكتمل الهيكل الرئيسى للجامعة وهو الامر الذى

اسم المصدر: المدينة المنورة / ملحق خاص

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 16614 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 41 رقم القصاصة: 3

ينبغي ان نحذر منه بشدة. إذ ان وجود كلية واحدة او كليتين تقدمان تعليمًا متميزًا بمخرجات نوعية يمكن المنافسة بها افضل بكثير من طفرة في التوسع وخريجين بمستويات هزيلة. الأمر الثاني الذي يجب ان تأخذه هذه الجامعات بعين الاعتبار هو الا تنطلق الا بعد توفير الطاقم الاكاديمي المتميز الذي نعاني من شح كبير فيه حاليًا.

ولعل حزمة الحوافز الاخيرة تسهم في دعم وضع الأكاديميين المادي ويعزز المنافسة فيما بينهم يحد من تسربهم الى القطاع الخاص. ان التحدي الرئيسي في قطاع التعليم العالي ليس فقط توفير تخصصات قادرة على توليد وظائف للخريجين، وانما تحويل الجامعة الى مؤسسات ابتكارية علمية تدعم اقتصاد المعرفة والتنمية بما يكفل دعم المنتج الوطني في النهاية وتقليل الاعتماد على الواردات.

التعليم الفني:

على الرغم من أهميته كرافد اساسي لدعم المسيرة التنموية إلا أن التعليم الفني ظل لسنوات طويلة أسير نظرة ضيقة من جانب البعض ترى في ممارسته عيبًا لا يجوز وقد ترافقت هذه النظرة مع الطفرة الأولى على وجه الخصوص في منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي الا ان التحولات الجذرية التي شهدها المجتمع وكانت من القوة بمكان اسهمت في التحول التدريجي نحو اعلاء قيمة العمل المهني كرافد اساسي في دولة كبيرة تشهد حركة مشاريع تنموية تبلغ اكثر من ١٢٠ مليار ريال العام الحالي وفقًا للارقام الصادرة عن الميزانية العامة للدولة.

وفي الوقت الذي كان الكثيرون ينتظرون فيه ان ياخذ الفني السعودي موقعه في مسيرة التنمية رأيناه يتراجع عن ذلك تاركًا الساحة بكاملها للعمالة الوافدة تقريبًا ومكتفيًا بالوظيفة الفنية في بعض القطاعات الحكومية فقط. كما لمسنا من واقع الدراسات التي اجراها التعليم الفني نفسه تسرب نسبة تقارب ٤٠٪ من الخريجين الى أعمال ادراية. ولعل هذا المشهد دفع الكثيرين الى اثارة تساؤلات حادة الزاوية بشأن:

١- ما جدوى التوسع في ميزانية التعليم الفني بصورة غير مسبوقة اذا كنا لا نشعر بدور هؤلاء الخريجين في مسيرة التنمية الهدف الاساسي من التوسع.

٢- ما مدى إمكانية النجاح الذي ستحققه المؤسسة من وراء انشاء قرابة ٤٠ معهدًا مهنيا للفتيات في ظل مؤشرات تشير الى تفضيل القطاع الخاص للوافدات لضعف الراتب وطول ساعات الدوام.

٣- لماذا تتوسع المؤسسة بشكل مبالغ به في افتتاح معاهد وكليات تقنية هنا وهناك دون ان تتوفر لها الإمكانات التدريبية اللازمة لتخريج فنيين قادرين على تحمل المسؤولية.

٤- متى ستنجح المؤسسة العامة للتعليم التقني في سد العجز في جانب المدربين من اصحاب الخبرة العالية رغم الخطة الموضوعة لمضاعفة اعداد متدربي المؤسسة ٣٠٠٪ بعد صدور التوجيهات بإنشاء ٤٢ كلية تقنية جديدة للبنين و ١٦٠ معهدًا للتدريب المهني.

ان الامال المعقودة على مسيرة التعليم في المملكة تجعلنا نتطلع نحو خطط موضوعية للتطوير تأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني الذي لا يعمل مطلقًا في صالحنا في خضم قضية تتعلق بمسيرة التنمية البشرية وبناء الوطن مستقبلاً.. ولعلنا نستدل هنا بمثال نرجو الا يكون نموذجًا يحتذى هو أن الحديث عن خطط تطوير مطار الملك عبد العزيز عمرها ٢٠ عامًا أو أكثر ولم تبدأ اللمسات التطويرية ترى النور فيه إلى الآن. فلماذا لا نتحرك سريعًا طالما عقدنا النية وتوفرت الميزانية المناسبة، وبالتالي لا عذر لأحد كما أكد خادم الحرمين أكثر من مرة.

اسم المصدر: المدينة المنورة / ملحق خاص

التاريـــخ: 18-10-2008 رقم العـدد: 16614 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 41 رقم القصاصة: 4